لكن الحموي (ت ١٠٩٨هـ) فسر القاعدة الكلية بأنّها التي لم تدخل قاعدة منها تحت قاعدة أخرى ، ويلزم من كلام الحموي هذا أن لا تكون قاعدة الضرورات تبيح المحظورات » كلية ، لأنّها داخلة في قاعدة « لا ضرر ولا ضرار » ، إلى غير ذلك من عشرات القواعد المتفرعة عما هو أعم منها ، مع أنّها قواعد في اصطلاح العلماء ، ولأجل ذلك فإننا سنستبعد تفسير الحموي للكلية في نطاق بحثنا هذا ٣ ـ إنّ ما ورد في تعريفاتهم للقاعدة ، وينتج ذلك بجعل القضية الكلية كبرى قياس وضمّ قضية صغرى ،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي